

الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 425

تاريخ القرار: 11 نوفمبر 2024

تسليم أمينة الطاهر
لتبليغ الطرف
الامتداد: 2080
الشارع: 84 شارع الجمهورية - تونس
البريد الإلكتروني: info@intt.tn
الهاتف: 71 909 435 - 71 904 811
الفاكس: 71 909 435 - 71 904 811

قرار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 11 نوفمبر 2024 القرار عدد 425 في مادة التدابير
الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: عمارة أورنج شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة "أوريدو تونس" بموجب مطلب التدابير الوقائية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات
بتاريخ 24 أكتوبر 2024 قيام المشغل "أورنج تونس" بممارسات غير مشروعة تتمثل في بيع شرائح هاتف جوال عن
بعد "e sim" دون إمضاء الحريف لعقد البيع ودون استظهاره ببطاقة تعريفه الوطنية دافعة بأن ما أقدمت عليه
خصيمتها يمثل خرقا واضحا للتراتب والقواعد المنظمة لترويج وبيع شرائح الهاتف الجوال وإبرام عقود الاشتراك
المنصوص عليها بمجلة الاتصالات وبالمندوب عدد 03 بتاريخ 6 نوفمبر 2019 الصادر عن وزير تكنولوجيا
الاتصال والاقتصاد الرقمي والمندوب اللاحق له والصادر بتاريخ 24 نوفمبر 2021 وببنود كراسات الشروط الملحقة
بالإجازات المسندة للمشغلين وبقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 03 بتاريخ 06 مارس 2024 المتعلق بحماية

حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم الذي فرض على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات الاتصالات الافتراضية بالنقطة الرابعة منه :
"مطالبة الحريف بضرورة الاستظهار بأصل بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر عند توفير خدمة الاشتراك في خدمات الهاتف الجوال والامتناع عن قبول النسخ المستخرجة من تلك الوثائق"
مشددة على أن مصالحتها أضحى مهددة تهديدا جديا في صورة مواصلة خصيمتها اتباع هذه الطريقة غير المشروعة في ترويح شرائح الهاتف الجوال وانتهت إلى طلب إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة مجرة بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن حسب رقيمه عدد 42881 بتاريخ 9 سبتمبر 2024 أجريت على إثر طلب موظف لدى شركة "أوريدو تونس" معاينة استلامه لشريحة هاتف جوال "أورنج تونس" من الموزع التابع لشركة "Aramex" دون إمضائه لعقد البيع ودون استظهاره ببطاقة تعريفه الوطنية.
تضمنت معاينة ما يلي:

- حلول أحد الانفار يعمل لدى شركة Aramex على متن سيارة بيضاء اللون نوع Dacia Dokker ذات الرقم - المنجبي 6881 تونس 187 أمام المقر الاجتماعي لشركة "أوريدو تونس"
- تسليمه لمقتني الشريحة غلاف بلاستيكي صرح مستلمه لعدل التنفيذ أن به شريحة هاتف جوال
- تسليم مقتني الشريحة لموظف Aramex مبلغ مالي بقيمة خمسة دنانير وإمضاه على وثيقة أعلم عدل التنفيذ بأنها وصل استلام.
- فتح الكيس من قبل عدل التنفيذ ومعاينة وجود شريحة هاتف جوال "أورنج تونس" بداخله مع عقد بيع للخواص وفاتورة.

مرفقا بـ

- نسخة من فاتورة مؤرخة في 5 سبتمبر 2024 موضوع بيع شريحة هاتف جوال تابعة للمشغل "أورنج تونس" بمقتضى عقد بيع تحت رقم السلسلة (CONTR 0044015543)
- نسخة من عقد بيع للخواص لشريحة هاتف جوال تابعة لشبكة المشغل "أورنج تونس" تحت رقم السلسلة (CONTR 0044015543)

رد المدعى عليها

حيث أبدت شركة أورنج تونس بمقتضى جوابها على مطلب التدابير الوقائية الوارد على الهيئة بتاريخ 6 نوفمبر 2024 تحفظها الشديد على فحوى محضر المعاينة سند المطلب دافعة بأن توقع مجريات السيناريو من الإخلالات المتراكمة قبل حدوثها واستدعاء عدل منفذ لمعاينتها مع بيانها وتوصيفها لعدل التنفيذ ثم وقوعها بكل تفاصيلها بصورة متطابقة لما أعلن عنه مسبقا متسائلة عن كيفية علم الموظف لدى شركة "أوريدو تونس" بصفة مسبقة بكون العامل بشركة Aramex سيرتكب الإخلالات المضمنة بمطلب التدابير الوقائية مما دفعها إلى الظن بأن معاينة الحال هي معاينة محبكة سلفا إن لم تكن مفتعلة بتواطئ مع العامل بشركة التوصيل معتبرة أن محضر المعاينة بالشكل الذي صيغ فيه يشكل جريمة افتعال وقائع تشكل إخلالات ترتيبية في مادة بيع شرائح الهاتف الجوال بنية تحميلها مسؤولية تلك الإخلالات طالبة عرض الملف على النيابة العمومية واحتياطيا رفض المطلب لاستناده على محضر معاينة تحوم حوله شبهات تنال من حجيته ولا يمكن أن تؤسس عليه إجراءات قضائية مرتبة لأثار قانونية وانتهت إلى طلب القضاء برفض المطلب.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصلين 63 و 73 منها.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2008 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على المنشور عدد 03 بتاريخ 6 نوفمبر 2019 الصادر عن وزير تكنولوجيا الاتصالات بتاريخ 6 نوفمبر 2019 المتعلق بالقواعد المنظمة لبيع شرائح الهاتف الجوال.

وبعد الاطلاع على منشور وزير تكنولوجيا الاتصالات بتاريخ 24 نوفمبر 2021 المتعلق بالقواعد المنظمة للبيع على الخط لشرائح الهاتف الجوال.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 24 أكتوبر 2024، والمتضمن طلبها إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثليها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 29 أكتوبر 2024 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أورنج تونس" على مطلب التدابير الوقائية الوارد على الهيئة بتاريخ 9 نوفمبر 2024.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

وحيث يهدف المطلب الراهن إلى إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثليها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها والمتمثلة في الكف عن مخالفة القواعد المتعلقة ببيع شرائح الهاتف الجوال وإبرام عقود الاشتراك الى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

وحيث ثبت من خلال محضر المعاينة المحرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 9 سبتمبر 2024 المضمن تحت عدد 42881 أن المشغل "أورنج تونس" قام عن طريق شركة إيصال طلبيات تسليم أحد الحرفاء ودون مطالبته بالاستظهار ببطاقة الهوية كيسان على إثر فتحه من قبل عدل التنفيذ أنه يحتوي شريحة هاتف جوال تابعة لشبكة المشغل "أورنج تونس" مع عقد الاشتراك الخاص بها والفاتورة وقد تبين بعد الاطلاع على العقد الخاص بالاشتراك بالخدمة والمصاحب لمحضر المعاينة أنه غير ممضى من قبل الحريف.

وحيث اقتضت أحكام المنشور الصادر عن وزير تكنولوجيايات الاتصال بتاريخ 24 نوفمبر 2021 حول القواعد المنظمة للبيع على الخط لشرائح الهاتف الرقمي الجوال أنه يتعين على العون المسؤول عن تسليم الشريحة سواء بنقطة البيع أو عند التوصيل التثبيت من الهوية الرسمية لطالب الخدمة ومطابقتها للبيانات المتوفرة بالمنظومة ويبقى المشغل مسؤولا عن عملية التثبيت من صحة الهوية الرسمية لطالب الخدمة ومطابقتها للبيانات المتوفرة سواء عند التسليم بأحد نقاط البيع أو عند توفير خدمة التوصيل.

وحيث ألزمت أحكام النقطة الأولى من قرار الهيئة عدد 3 بتاريخ 06 مارس 2024 المتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات

ومشغلي الشبكات الافتراضية الامتناع عن تشغيل كل شريحة غير مقترنة بهوية مكتملة كما ألزمت أحكام النقطة الرابعة من ذات القرار مطالبة الحريف بضرورة الاستظهار بأصل بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر عند توفير خدمة الاشتراك في خدمات الهاتف الجوال والامتناع عن قبول النسخ المستخرجة من تلك الوثائق.

وحيث ثبت من خلال المعاينة سند مطلب التدابير الوقائية الحالي إقدام المدعى عليها على مخالفة القواعد المنظمة لبيع شرائح الهاتف الجوال السالف ذكرها وذلك بعدم استيفاء الشروط المتعلقة بالثبوت من الهوية الرسمية لطالب الخدمة ومطابقتها للبيانات المتوفرة بالمنظومة واستكمال إجراءات اكتتاب العقد بالإمضاء عليه من قبل المشترك واقتصرت مهمة القائم بخدمة التوصيل على تسليم الحريف الكيس المحتوي على الشريحة وعقد الاشتراك والفاتورة الخاصة بها.

وحيث تمسكت الشركة المطلوبة بأن محضر المعاينة بالشكل الذي صيغ به يشكل جريمة افتعال وقائع تشكل إخلالات ترتيبية في مادة بيع شرائح الهاتف الجوال بنية تحميلها المسؤولية دون أن تفيد بالوضعية الحالية للخط الهاتفي موضوع المعاينة هل قامت مصالحها بتشغيله أم لا ودون الإدلاء بنسخة ممضاة من عقد الاشتراك تثبت به عدم صحة المعاينة، طالبة عرض الملف على النيابة العمومية.

وحيث أن التدابير الوقائية المخولة لرئيس الهيئة تطبيقا لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات تتمثل في توقيف توفير الخدمة أو إنهاء الممارسة غير المشروعة قبل البت في القضية بصفة نهائية، ولا علاقة لها بالإجراءات المخولة للهيئة والمنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات والممكن تفعيلها إذا أثبتت الأبحاث وجود جنحة أو مخالفة تقتضي عقوبة جزائية والمتمثلة في إحالة الملف على وكيل الجمهورية المختص ترابيا قصد القيام بالتبعات الجزائية عند الاقتضاء.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب شركة "أوريدو تونس" الرامي إلى إيقاف الممارسة موضوع التظلم كان مبررا وحريرا بالقبول.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف الممارسة موضوع مطلب التدابير الوقائية الحالي والمتمثلة في مخالفة القواعد المتعلقة ببيع شرائح الهاتف الجوال وإبرام عقود الاشتراك ورفض المطلب فيما زاد عن ذلك.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
محمد الطاهر ميساوي

عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفحة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات